

- 02- فشل سياسات الاعتماد على الربح النفطي.
- 03- تفشي ظاهرة الفساد المركب في المجتمع الجزائري.
- 04- الحلول الإجرائية لتجاوز فشل التنمية.
- أولا- تحليل معرفي للنموذج التنموي الجزائري:

يعتقد مؤرخو العلم أن العلم يتطور بشكل مستمر ومنتظم ومتصاعد، وهو ما ذهب إليه توماس كوهن (Thomas S.Kuhn) في تفسيره للنموذج المعرفي Paradigme كإطار لتفسير تطور العلم، من خلال ثورات معرفية يلعب فيها الأفراد العباقرة دورا مهما لتستفيد منها المجتمعات، وخاصة كتابه "بنية الثورات العلمية" 1970م،⁽¹⁾ ويعتقد أن النموذج المعرفي ذا طبيعة فلسفية وشديد العموم بحيث يوجه القائمين على التفكير العلمي، وقد يكون ذا طبيعة إلزامية لعمل العلوم الطبيعية مثلا، وقد يكون ملزما لعلم واحد فقط، ولكن في آخر الأمر إن النموذج المعرفي ضروري للعمل في أي ميدان من ميادين المعرفة،⁽²⁾ ولا يكون هناك إبداع نموذج معين إلا من خلال وجود أزمات حقيقية تواجه موضوعا معيناً أو حقلاً بحثياً معروفاً، للخروج بحل يستجيب للمشكلة المطروحة التي تبحث عن حل في أسرع وقت، وهو ما ينطبق على علماء التنمية الذين بدورهم حاولوا أن يؤسسوا نماذج معرفية من خلال الواقع المتأزم، للخروج من الأزمات الاقتصادية والتنموية التي تواجه المجتمعات والهدف منها في الأخير

أزمة النموذج التنموي الجزائري:

محاولة في الفهم والتجاوز

د. زايدي عبد العزيز أستاذ

محاضر ب بكلية الحقوق والعلوم

السياسية. جامعة محمد بوضياف

المسيلة

مقدمة:

شكل موضوع التنمية أحد أهم المواضيع المطروحة للنقاش سواءا تعلق الأمر بالمنظمات الدولية أو الدول، وحتى الباحثين والأكاديميين منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي، وخاصة بعد موجة التحرر التي عرفتها الدول النامية، حول كيفية تطوير الدول المستقلة حديثا التي ورثت اقتصادات متخلفة تابعة وبداية ووضع متها لك اقتصاديا واجتماعيا، لذلك كان لا بد من التفكير في كيفية إحداث التنمية في الأطراف وهو ما شغل الكثير من الباحثين والسياسيين على اختلافهم، وقد طرحوا العديد من النماذج المعرفية والمخططات والبرامج كوصفات يمكن من خلالها تجاوز الواقع المتخلف. والجزائر كغيرها من الدول النامية مرت بهذه المراحل والتجارب المختلفة فيما يخص التنمية التي شكلت تحديا كبيرا، في كون الاقتصاد الجزائري لم يستطع تجاوز الاعتماد على المحروقات وهذا يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- كيف نفسر الفشل المتكرر للتنمية في

الجزائر؟ وما الحلول المقترحة لذلك؟

وللإجابة على التساؤل نقترح المحاور الرئيسية

التالية:

01- تحليل معرفي للنموذج التنموي الجزائري.

¹-Thomas S.Kuhn, the structure of scientific revolution, second edition, enlarged, Chicago: the university of Chicago press, 1970, P 174.

²-محمد عارف نصر، إستراتيجية التنمية السياسية المقارنة (النموذج المعرفي - النظرية - المنهج)، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، نشر وتوزيع ، 2002م، ص 57- 58.

يستهدف رفاه الإنسان، مثلما كذلك في العلوم المادية وكيف أن النظريات الكلاسيكية أصبحت لا تستجيب للواقع مثل فيزياء القرن 19م لا تواكب فيزياء القرن 20م وأعني بين فيزياء "نيوتن وألبرت أينشتاين"، لذلك لا بد دائما من المراجعات لأن الحياة تتطور وتتعدد وتحتاج إلى حل العضلات التي تواجه البشر،⁽¹⁾ وحدثت عمليات الانكشاف والانتشار التقني.

فالإنسان عرف تطورا عجيبا في وسائل حياته خلال القرن 21م، فمن الأدوات التقليدية اليدوية، إلى المحرك البخاري إلى المحرك الكهربائي، إلى الإلكترونيات الدقيقة، إلى العالم الافتراضي في مجال الاتصالات، إلى التطور العسكري الرهيب في مجال التسليح، فمن السيف إلى البندقية إلى الدبابة، إلى الطائرة إلى الصواريخ العابرة للقارات، إلى سرب الطائرات المسيرة عن بعد من غرفة العمليات بإحدى القواعد العسكرية التي تشبه غرفة لعب الفيديو، التي كلفة صناعتها قليلة وتحتوي على دقة عالية وقدرة على التحمل فباستطاعتها أن تحمل أربع صواريخ وأربع قنابل كبيرة، وتقوم هذه الأسراب بالحرب والغزو بالوكالة التكنولوجية دون أن يموت جندي واحد، وتستطيع البقاء في الجو 16 ساعة،⁽²⁾ فقد بلغ الإنسان في مجال علوم المادة ووفر على كثير من البشر السعادة المنشودة، في حين أن مجالات العلوم الإنسانية بقيت إلى حد ما لا تستجيب لكل الأوضاع، باعتبار أن الظاهرة الإنسانية لا يمكن التحكم فيها، وهو ما ينطبق على عملية التنمية التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة، فالجزائر ليست ألمانيا، والولايات المتحدة ليست مصر

والدول المتقدمة تبعد في مجال التطور عن الدول المتخلفة، الواقعة في جنوب الكرة الأرضية إذا أخضعناها إلى مؤشرات التنمية والتخلف، فالتقدم للغرب والتخلف للدول النامية.

فإذا ما تحدثنا عن أزمة النموذج التنموي الجزائري فهو يواجه عطالة حقيقية وتضارب يقيس التخطيط المعرفي والمهجي للنخب الحاكمة في بناء الاقتصاد الوطني وإطلاق تنمية وطنية حقيقية، تمس كامل مناحي حياة الناس مستمرة ودائمة، ويعود هذا إلى فشل النموذج المعرفي التنموي المتبع، وسياسات الاعتماد على الريع النفطي، وتفشي ظاهرة الفساد الأفقي والعمودي وغياب الاستشراف للمستقبل.

واجهت الجزائر مشكلة اختيار النظام الاقتصادي الملائم، فكان صراع النخب منذ البداية حول كيفية بناء الاقتصاد الوطني، وأي الخيار أحسن؟ الاشتراكية أم الرأسمالية، وأي إستراتيجية تعتمد عليها الجزائر في النهوض بالاقتصاد الوطني المتخلف، الذي عانى الاستغلال المادي والمعنوي طيلة الحقبة الاستعمارية التي دامت 132 سنة، وهدمت عملية الترابط وحلقة الإنتاج بتوقيف عملية تطور المجتمع الجزائري لصالح المستوطنين، ولا يخفى أن الصراع بين النخب الجزائرية كان قويا حول الخيارات التنموية بين اللبراليين والاشتراكيين، وبين السياسيين والتقنيين والأكاديميين، لكن الحل كان سياسيا انطلاقا من العداء للإمبريالية، ودعم الكتلة الشرقية الاشتراكية للثورة الجزائرية، لذلك فإن الخيار المتبع هو الاشتراكية، وهو ما حدث لكثير من الدول التي استغلت، فكانت تقريبا نفس الأسباب بالنسبة للدول النامية، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،⁽³⁾ بالإضافة إلى عدم وجود طبقة بورجوازية يمكن الاعتماد عليها

¹ - توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة: جلال شوقي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992م، ص، 118-117-104.

² - حصة تلفزيونية على قناة الجزيرة، الطائرات المسيرة، يوم 2014/03/17م.

³ - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص 93.

في عملية التنمية لأن المعمرين خرجوا كلية وتركوا آلة الإنتاج معطلة والبلاد في حالة فوضى.

وقد واجهت القيادات الحاكمة في الدول الحديثة الاستقلال مشكلة استعصاء التنمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وضلت الفكرة مطروحة على الساحة الأكاديمية والسياسية، لأن التنمية "developmentalism" كحركة علمية أفرزتها المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية، استطاعت إعادة تشكيل حقل العلوم السياسية على مدى ثلاث عقود من الزمان حتى جاءت نظرية التبعية، ومثلت تحدياً نظرياً لمقولاتها وتشكيكاً فلسفياً في صحة مسلماتها، أما على المستوى السياسي، فالتنمية تمثل فاعلاً أساسياً في تشكيل السياسة الدولية بين الغرب والدول النامية وكذا داخل الدول النامية في حد ذاتها. حيث مثلت التنمية طموح الساسة الذين حاولوا تحقيقها عبر خطط ومشروعات تحديثية من خلال الارتباط بقوى دولية مركزية، على اعتبار أنها تملك القوة التكنولوجية والمالية لمساعدتها مثلما فعلت أمريكا لأوروبا، من خلال مشروع مارشال خلال الخمسينيات من القرن الماضي لتنمية أوروبا، ولا يزال مشكل التنمية يشغل الدول النامية والجزائر إلى اليوم رغم تغير مسمياتها مثل استعمال مصطلح التنمية المستدامة، الإصلاح الهيكلي، الخصخصة، التحول الديمقراطي، أو تم تفكيكها لقضايا فرعية مثل المجتمع المدني، الصراعات الاجتماعية، حقوق الإنسان، البيئة، حقوق المرأة.

والتأمل في نظريات التنمية يجدها ليست إلا إيديولوجية، تعكس رؤية التجربة الأوروبية التي تريد تعميمها على الدول النامية ومحاولة تغيير واقعه من خلال نزع خصوصياته المتخلفة، وإخضاعه لعملية تاريخية قسرية تستبعد وتقضي كل الثقافات خارج التاريخ باعتبارها متخلفة ورجعية، وراكدة وغير عقلانية أي خرافية، ثم إحلال الأنماط الأوروبية محلها، ولا تستهدف تطوير الدول النامية بقدر ما

تحافظ على تخلفها والسعي لعرقلتها وجعلها سوقاً لمنتجاتها ومصدراً للخام لصناعاتها.

وتمثل نظريات التنمية رؤية أوروبية متمركزة متحيزة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي رؤية العالم الأوروبي لغير الأوروبي، يرسم الغرب من خلالها خريطة الكون في المستقبل مراكز وهوامش، فهي نماذج معرفية تعكس خبرات الإنسان الأوروبي، وهي لا تتعاط مع المجتمعات الأوروبية ولكن غير الأوروبية المتمثلة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية⁽¹⁾، وتعتمد على سياسات المرحلة وخط التطور الأوروبي بدءاً بدراسة العالم الغير أوروبي من الاستشراق إلى الانثروبولوجي إلى التنمية، واعتبار أوروبا قمة التطور، حيث سيطرت فكرة المرحلة في الأطروحات الغربية مثل المراحل الخمسة "لكارل ماركس"، والمراحل الخمسة عند "روستو" وغيرها، وعادة ما تبدأ هذه المراحل من مجتمعات رعي وصولاً إلى المجتمعات الصناعية.

ولا تخرج التجارب التنموية عن نظريات صاغها مفكرو الاقتصاد وتركز على إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها للخروج من التخلف ورأب الصدع الموجودة في القطاعات الاقتصادية الوطنية، وأكثر من ذلك تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، والحد من التبعية، ويمكن أن نذكر أمثلة من هذه النماذج، نموذج إحلال الواردات الذي يعمل على تقليص الاستيراد من المواد المصنعة،⁽²⁾ وإنتاجها محلياً بالاعتماد على الرأسمال الوطني والأجنبي، وقد اعتمدته كثير من الدول مثل البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، أما النموذج الثاني فهو التصنيع بقصد

¹ - محمد عارف نصر، التنمية من منظور متعدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002م، ص 11-12

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان علياً ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص 310.

التصدير،⁽¹⁾ وتبنته دول من جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، تاوان، تايلاند، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وتميزت هذه الدول بانفتاحها الكلي على السوق الدولي والاستثمار المحلي والأجنبي، وقد لعبت الشركات المتعددة القوميات دورا كبيرا في ربط اقتصاديات هذه الدول واندماجها في الاقتصاد العالمي.

كما ساعدت على نقل التكنولوجيا والمشاريع الكبرى من المراكز إلى الهوامش، وحققت هذه الدول قفزة كمية ونوعية أحسن من بعض الدول المتطورة الأوروبية، وتجاوزت مقولات التخلف في كثير من الميادين، أما النموذج الذي تبنته الجزائر وكثير من الدول الأخرى مثل: الهند، مصر، فيتنام، العراق، والذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي وهو لا يعني نموذج إحلال الواردات في أمريكا اللاتينية، لأن معظم الاستثمارات الصناعية في الجزائر في فترة الرئيس "هواري بومدين" موجهة نحو إنتاج سلع التجهيز وليس سلع الاستهلاك، ويؤكد هذا النموذج على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والتحويلية بالاعتماد على الصناعات الميكانيكية وصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات فهي صناعات تحريضية، أي بإمكانها خلق صناعات أخرى في محيطها، بالإضافة إلى أن فكرة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو شكلت الأطروحة المركزية في النموذج التنموي الجزائري في فترة حكم الرئيس "بومدين"، والمخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية ولا يخفى أن المرجعية الفكرية مستمدة من "G.Destanne de Bernis" و "François Perrou" بالنسبة لنموذج التصنيع في الجزائر⁽²⁾، والمخططات

التي امتدت طيلة فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" 1966م - 1979م، ويعود اختيار نموذج الصناعات المصنعة إلى كونه يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، ويساهم في تحقيق الشغل والرفع من إمكانية التوظيف بهدف القضاء على البطالة، وتحقيق إنتاج صناعي حقيقي موجه للاستهلاك لتلبية الحاجات الأساسية للصناعة والتنمية، ويساعد هذا النموذج في خلق ترابط بين القطاعات الصناعية والزراعية، ويمس كل الفروع في عملية التوسع الصناعي، فصناعة الحديد والصلب والميكانيك والطاقة لها ترابط فيما بينها وكل قطاع يكمل القطاع الآخر حسب الأستاذ "بيرو فرانسوا"⁽³⁾، فعلى سبيل المثال أقطاب الصناعة في كل من عناية (الحجار) وقسنطينة (الميكانيك) أرزيو (الطاقة) وسيدي بلعباس (الماكينات الفلاحية)، تشكل تكامل، فعملية تدوير الحديد تزود مصانع الميكانيك ومصانع الطاقة تزود قطاع الحديد والصلب والميكانيك، وقطاع البتروكيماويات يزود الصناعات الميكانيكية وكل هذا يؤدي إلى تطوير الفلاحة إذا ما أضفنا التماشي مع التطور التكنولوجي، فالتصنيع هو العملية الجوهرية للتنمية.

بالإضافة إلى أنه يعطي نوع من الاستقلال في القرارات السياسية للدولة وتحويل المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة متقدمة في جميع مجالات الحياة، للتخلص من التبعية للمراكز الرأسمالية وتحقيق مجتمع الرفاه الاجتماعي حسب النظرية الماركسية. وقد وظفت السلطات الجزائرية أثناء مرحلة تبني النموذج الاشتراكي أولويات للتنمية تقوم على أولوية تراكم رأس المال على الاستهلاك، والتركيز على التصنيع بدل الاهتمام أكبر بالقطاع الفلاحي،

¹ - إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م ص 54.

² - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية،

رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص 23-24-25.

³ - Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état Algérien, Paris, 1977, P140.

يعيش حالة من الدوران في حلقة مفرغة ونموذج مفرغ وفاشل⁽³⁾.

- تزايد المديونية وخدمة الدين التي أعاقَت الاستمرار في بناء الاقتصاد الوطني وفقدان القدرات التمويلية الناتجة عن النفط التي أصبحت رهينة للمؤسسات المالية العالمية، أدى بالجزائر إلى إصلاحات عميقة للاقتصاد الوطني خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988م، وبداية الانفتاح السياسي والاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، وتغير النموذج التنموي، بداية بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت كثيرا من الانتقادات من مختلف التيارات الفكرية والسياسية، وعمقت أكثر الأزمة الجزائرية، ودخلت في دوامة من اللأمن، فمن جهة المشكل سياسي ومن جهة أخرى المشكل اقتصادي واجتماعي، فكان على النظام السياسي الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يحتوي على مفاهيم نظرية وإيديولوجية مشكل من:

1- اتجاه اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة وتسمى السياسات المقترحة من طرفهم بالسياسات الأرثوذكسية "politiques orthodoxes" ويسمون بالمحافظين ويعتقدون بكفاءة السوق في تحقيق الاستقرار، وتعتبر أفكارهم انعكاسا لأفكار المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة الذين يعتقدون أن التضخم ظاهرة نقدية، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيده في الولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد على تلك المفاهيم الاقتصادية في أسلوب جديد ولكنه لا يخرج عن مبادئ وآراء الاقتصاديين الكلاسيك.

2- اتجاه أنصار التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات

والتأكيد على أولوية تنمية قطاع التجهيز بدل قطاع الاستهلاك⁽¹⁾، والاهتمام بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة التشغيل، ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي، وهذا يؤدي إلى زيادة القاعدة الصناعية عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية صناعية كبيرة وصغيرة ومتوسطة، وبالتالي يزيد دخل القطاع الصناعي نتيجة لزيادة الاستثمار، وبالتالي يزيد الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدلات النمو السكاني⁽²⁾، وبهذا يؤدي التصنيع إلى تغير الهيكل الاقتصادي للدولة ويحدث الانتقال والتحول من حالة تخلف وتوقف إلى حالة التقدم والحركة.

لكن في الحقيقة أن الجزائر فشلت في ظل النظام الاشتراكي في نقل المجتمع الجزائري من التخلف إلى التنمية الحقيقية، بل تعمق التخلف وزادت التبعية نتيجة للعديد من الأسباب:

- وجود مركزية شديدة في صنع القرارات أثر على التخطيط ونتائج التخطيط، وكذلك غياب دراسة الجدوى الاقتصادية من خلال النتائج المرجوة فيما يتعلق بالسوق والعرض والطلب وأدوات الإنتاج، وعدم التأكيد والإصرار على نقل التكنولوجيا، وعدم فهم أولويات التنمية فيما يخص اختيار المشاريع والقطاعات التي يمكن التحكم بها.

- وجود اختلالات قطاعية كبرى صناعية وزراعية، بين الريف والمدينة.

- عمقت التجربة التبعية التكنولوجية والمالية والتجارية والغذائية، كل هذا جعل الاقتصاد الوطني

¹ - Marc Raffinot et Pierre Jacquemot, op.cit,

P137.

² - عمر محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربية، 1998م، ص 227.

³ - عبد الله بلوناس، مرجع سابق الذكر، ص 54-

57-55.

نقدية ومالية تسمى بالسياسات غير الأرثوذكسية، ولا بد أن تكون تلك السياسات ذات فعالية ويعتبر "كينز" أبو هذه الإصلاحات في ظل النظام الرأسمالي.

3- أما الاتجاه الثالث فهو المدرسة الهيكلية التي عالجت أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي يمثلها في نخبة من اقتصاديي أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات والستينات حينما تعرضت أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية، وهي مخالفة في تحليلاتها للمدرسة النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، وحسبها لا تعود الأزمة إلى وجود فائض في الطلب الكلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع نسب البطالة والتضخم، بل تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في الدول النامية.⁽¹⁾

ومهما اختلفت الآراء النظرية بالنسبة لنظرية اقتصاد السوق، فإنها تصب في اتجاه مجموعة أو حزمة من الاشتراطات التي تتبعها الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق من خلال مشروطية صندوق النقد الدولي، وفي مجملها تتعلق بالسياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وسياسات الميزانية ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتحرير التجارة الخارجية⁽²⁾، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتحجيم دور القطاع العام، وفتح المجال للقطاع الخاص وخصوصية المؤسسات العامة، وقد انتهجت الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي ومشروطية المؤسسات المالية بحذافيرها وشهادة مسؤولي صندوق النقد الدولي، دون اجتهاد من الحكومة في محاولة للتخفيف من العبء الاجتماعي خاصة على العمال والطبقات الفقيرة، فكانت من الناحية الاجتماعية من أسوء العشرية في تاريخ الجزائر الحديثة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال غلق المؤسسات وبيعها للقطاع

الخاص بأثمان زهيدة، وتسريح العمال بأعداد هائلة، ولم يستطع الاقتصاد الوطني أن يتعافى رغم الدعم والجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة من 1989م إلى 1998م، والاتفاقيات المختلفة مع المؤسسات المالية والدولية حتى نهاية 1998م والاتفاق الموسع والإصلاح الهيكلي، وقبلها اتفاقات الاستعداد للانتماني الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ونلاحظ أن الجزائر في ظل اقتصاد السوق وحتى 2013م لم تتضح الرؤيا حول نجاح سياسات اقتصاد السوق، والنموذج التنموي الذي نريد، لأن القطاع العام رغم وجوده وجهوده إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة، والقطاع الخاص رغم نموه إلا أنه لا يزال طفيلي ومهمش ويعاني ويحتاج إلى التوجيه والعناية الكافية لتأهيله ودعمه، فهو غير قادر على مواجهة المنافسة والسلع المستوردة والمتقنة المنافسة في ظل الانفتاح على اقتصاد البازار، والبيت المفتوح، وفي ظل صعود طبقة برجوازية طفيلية غير واعية بالأهداف القومية والوطنية، ففي كثير من الحالات هي عالة على الاقتصاد الوطني، وبالمقابل غياب رؤية في الأفق للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

ثانيا - فشل سياسات الاعتماد على الربح

النفطي: لا يخفى على العام والخاص أن الجزائر من الدول التي تعتمد في ميزانيتها العامة على السعر المرجعي لأسعار المحروقات، وهذا من أخطر العقبات التي تواجه السلطات القادمة في حالة نزوب النفط والغاز، وكل الاحتياطات من مداخل المحروقات، خاصة وأنه منذ سنة 2000م وسعر المحروقات يعرف انتعاشا في السوق العالمي، مما وفر كثيرا على الاقتصاد الوطني ففي نهاية سبتمبر من 2007م بلغ احتياطي الصرف 130 مليار دولار بعد أن وصل سعر

¹- المرجع نفسه، ص ص 132-136.

²- المرجع نفسه، ص ص 150-153.

المحروقات إلى 150 دولار للبرميل وهاهو يتراجع إلى 50 دولار للبرميل⁽¹⁾.

فالاقتصاد الجزائري يخضع للتهديدات والاضطرابات والتراجع في حال استمرار الاعتماد في تمويل الاقتصاد الوطني على السياسات الريعية، فالأزمة النفطية العالمية للثمانينات من القرن الماضي وحتى أزمة 2008م المالية العالمية، بينت انكشاف معضلة النفط في الجزائر، وهو ما تمدنا به خزنة الدراسات النظرية التي عنيت بتحليل أسباب اللإستقرار المالي بمجموعة من العوامل التي تساهم في تراكم الاختلالات ومنها نظام الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، صدمات السيولة، السياسة الجبائية وعجز الموازنة واختلال الاستقرار النقدي، والخطر المعنوي وعدم تنوع الاقتصاد، ومن خلال هذا فإنه إذا ربطنا العلاقة النفطية بهذه المؤشرات فإن الاستقرار المالي سيتأثر،⁽²⁾ وبالتالي فالأزمة دائما منتظرة ويبقى الاقتصاد الوطني يعيش هاجس الأزمة.

وقد تغير مفهوم الربح وعرف تحولات كبيرة في مسيرته، فمن الربوع الطبيعية الزراعة والمنجمية إلى ربوع الابتكارات التكنولوجية والصناعية، وتكون الثورة الفرنسية قد قضت على الامتيازات الريعية في الفكر الاقتصادي والسياسي، بعد أن كانت الثروة تتركز في أياد قليلة من النبلاء والإقطاعيين، بحجة أن هذا الوضع سبب جمودا اقتصادي وضعف مجتمعي، ونتج عنه استبداد الأمراء والملوك بالريعية، وتعالّت الأصوات في أوروبا بضرورة تقسيم وتحويل الملكيات الكبيرة الزراعية إلى العاملين وتأمين مصادر الربح المنجمية لصالح الدولة

القومية، وتستعمل مداخلها لتأمين الرفاه الاجتماعي العام للمواطنين، وهذا الذي أدى إلى انتشار فكرة المساواة والعدالة والحريات والتداول على السلطة، وتكريس مبادئ الديمقراطية التي تؤمن ازدهار والرفق، كما أدى التطور التقني والصناعي في أوروبا إلى حصول أرباب المصانع والتجار وهم الطبقة الجديدة التي تكس أموال كبيرة نتيجة "فائض القيمة"، الذي تحدث عنه كارل ماركس، ولكن هذا الفائض كثيرا ما كان يستعمل في استثمارات أخرى، وتطور الربح ليشمل نظام الملكية الفكرية المتمثلة في براءة الاختراع، التي تسمح بحماية المنتج من التقليد، مما يدر أموال طائلة على مالكي هذه العلامات حصريا، وبالتالي أصبح يحمل طابع الصبغة الريعية لأن الشركات محمية قانونا، وهذا الربح الناتج عن الابتكار التكنولوجي حل محل الربح الزراعي القديم، وتطور الربح ليشمل المضاربات المالية وما تتيحه من أرباح خيالية وفي نهاية المطاف هي التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية 2008م، بالإضافة إلى الربوع العقارية، التي أصبحت هي كذلك تدر أرباح خيالية لا تتماشى والقيمة الحقيقية للمتر المربع، وأنتج ملاك ومقرين عقاريين أصبح لهم نفوذ وثروات أصبحت خارج مراقبة الدولة وما يحصلون عليه من فوائض صافية.⁽³⁾

وبالنسبة للجزائر فلا بد من التفكير نحو تغيير الثقافة الاقتصادية الريعية التي تعتمد على البترول والمحروقات التي هي في الحقيقة مصادر زائلة ترهن مستقبل الأمة وضرورة التغيير في مستقبل الأجيال اللاحقة، وبناء اقتصاد يخلق الثروة عن طريق إعادة النظر في النموذج التنموي المتبع، ومحاربة الفساد والاستشراف للمستقبل والتفكير في هموم الأمة.

¹ - حفيظ صواليلي، البترول ساهم في ارتفاع مداخل الجزائر، جريدة الخبر اليومي، العدد 5496، 10/10/2008م، ص 05.

² - بوكساني رشيد، ميزان أمينة، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجامعة بسكرة، العدد 10، ديسمبر 2011م، ص 141.

³ - جورج قمر، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م ص 10-11-14.

الحديثة تراقب كل المستويات وهي مركز عمليات التنمية باعتبارها المالك والمسير والمراقب، فقد أصبحت مثل رجل الأعمال، دون أن تترك للفئات الاجتماعية أو الأفراد، فرصة واحدة للمشاركة في التنافس الاقتصادي، لذلك عادت الدولة مجددا إلى حالة الدولة الاقتصادية الوراثية المانحة للوظائف العامة مقابل دفع الأموال Etat patrimonial، فالدولة في العالم الثالث المستولية على كل مصادر الثروة،⁽²⁾ ستدور أشد الصراعات الاجتماعية من أجل السيطرة عليها وتوجيهها نحو المصالح الخاصة دون التفكير في الدخول في لولب اجتماعي تراكمي للإنتاج والتقدم التكنولوجي، وبذلك شكلت التضامانات الدينية الإثنية والدينية والقبلية والجهوية والفئوية، لمحاولة السيطرة على جهاز الدولة⁽³⁾.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني بشدة ظاهرة الفساد المستشري والمتصاعد نتيجة انحراف المسؤولين، والفساد أفقيا وعموديا، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق، وقد تزايد الفساد أكثر بعد حصول البحبوحة المالية بتزايد مداخيل النفط وزيادة أسعاره في السوق العالمية، منذ سنة 2000م وقد اعترف رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في إحدى خطباته في 27 أفريل 1999م حينما قال: "إن الدولة الجزائرية مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف، بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات، التي لا رقيب عليها

فالفقر والتطرف والتخلف في الجزائر وعموم العالم العربي، وخاصة في الدول النفطية الريعانية هو ناتج عن المطالبات الاجتماعية للحصول على حقوقهم من الريع النفطي، والفرق الشاسع بين الطبقة الحاكمة وحاشيتها وعموم الشعب، فهو يمثل أعلى درجات الاستثراء بالسلطة، ويتزايد الحال سوءا سنة بعد سنة وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.⁽¹⁾

ثالثا - تفشي ظاهرة المركب في الدولة

المجتمع: إن ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة جدا، وجدت حتى قبل خلق الإنسان حسب ما يؤكد القرآن من أن الله خلق خلقا قبل آدم فأفسدوا في الأرض فغضب الله عليهم، وانفتقت الأرض والسموات، لذلك حدث جدل في تحاور الملائكة مع الله أثناء خلق آدم عليه السلام، قال تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون)^(*)، فالملائكة لا تعلم الغيب فكيف لها أن تتساءل عن المخلوق الجديد أنه يفسد في المستقبل وهو علم الله، لذلك فإنها علمت من تجربة سابقة عن خلق قديم قبل خلق الإنسان قد أفسد في الأرض قبل الجن، واستمر الفساد مع الإنسان منذ أن أنزله الله إلى الأرض مع قتل قابيل لهابيل ظلما وفسادا وبغير حق، وهكذا استمر الظلم والفساد عبر التاريخ الإنساني، وتنوع الفساد بين الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري والاجتماعي والثقافي، وطال كل المجتمعات في عصرنا، ولكن بنسب مختلفة وباختلاف المجالات.

فالدول النامية هي أكثر انتشارا للفساد منذ حصولها على الاستقلال حين أصبحت الدولة

² - Samuel P. Huntington, political order in changingsocieties, U.S.A: Yale universitypress, 1979, P 59.

³ - جورج قرم، مركبات الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة-الجزائر، العدد: 01، 1999م، ص 49.

¹-Ahmed Hanni, le syndrome islamiste et les mutations du capitalisme, Paris: non lien, Alger:Edif, 2008, P 10-12.

* - الآية 30 من سورة البقرة.

ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهما بلا ناه ولا رادع⁽¹⁾.

إنه لا يخفى على أحد من المقررين من النظام السياسي الجزائري من أعلى جهاز في السلطة التنفيذية أن ظاهرة الفساد مستشرية في كامل جسم الدولة، من اختلاس، ورشوة، ومحسوبية، وتبييض للمال العام وتهريبه للخارج، وأخذ به غير وجه حق، ومهما كان الفساد صغيرا أو كبيرا تقوم به الطبقة العليا أو الطبقة الدنيا في الإدارة، فمن خلال خطاب رئيس الجمهورية يتضح أن الجزائر تعاني من فساد كبير، موروث حتى عن الاستعمار وما نتج من صراع بين النخب الحاكمة في استمالة بعضهم البعض، من خلال الوقوف مع أو ضد⁽²⁾ للاستفادة من الربح، ولا تزال هذه العقلية الفاسدة إلى اليوم، في ضل اتجاه الدول نحو الحكم الراشد والشفافية والحكمة في التسيير والمحاسبة التي تغيب في الجزائر كليا، وغابت القيم الأخلاقية في المجتمع، وتراجع الوازع الديني ومحاسبة النفس، وتراجع ثقافة الحكم والدولة، لدى النخب الحاكمة، وأصبحت الاختلاسات بمئات الملايير، وتتورط فيها شخصيات ذات وزن كبير في النظام السياسي، ويسمح بها دون رقيب أو سائل، مثل ملف الخليفة، وفضائح سوناطراك المتتالية⁽³⁾، وهكذا نرى المال العام ضائع وحتى المنجزات الكبرى أصبح الشك في صلاحيتها وقيمتها الحقيقية، ناهيك عن الصفقات العمومية وما خفي أمر، فالجرائد اليومية، كثيرا ما

تفضح المفسدين صغارا وكبارا⁽⁴⁾، ولذلك لا بد من وضع أدوات وآليات مراقبة لمكافحة الفساد بـ
- إعطاء البرلمان الدور الحقيقي في المراقبة والمساءلة للسلطة التنفيذية.

- ترك القضاء يقوم بدوره في تطبيق القانون وحماية القضاة بعيدا عن الضغوطات.

- ترك حرية التعبير من خلال فتح المجال لوسائل الإعلام والصحفيين لفضح المفسدين وحمايتهم قانونيا من التهديد والضغط.

- تفعيل الوعي الديني في بث القيم الروحية وفتح المجال لتناول الواقع الفاسد، ونشر قيم الإصلاح باعتبار الحياة تمثل جسرو فترة اختبار، وأن هناك مرحلة أبدية بعد الموت، وأن هناك عقاب وجزاء.

- إعادة النظر في الميزانية والحصص الموزعة على القطاعات والتركيز على الاقتصاد الحقيقي بدل الخدمات واقتصاد البازار والإستيراد لكل شيء.

- مكافحة الفساد وفقا لإجراءات صارمة وعملية وسريعة التنفيذ، للاعتبار والردع وتكريس العقاب ومكافأة القيادات المخلصة والناجحة.

- إنشاء مشاريع كبرى لتشغيل المواطنين، فالجزائر بلد كبير وواسع وغني يحتاج لمشاريع عملاقة خاصة في البنية التحتية.

- تحديث وإصلاح القطاع المصرفي في ظرف قصير لا يتعدى سنة، لأنه متخلف وتقليدي وأحادي تسيطر عليه الدولة، وضرورة إعادة النظر في قيمة العملة الوطنية التي تدهورت قيمتها في الآونة الأخيرة في سوق العملات، ومقارنة ببعض الدول العربية التي تعد الجزائر أقوى منها اقتصادا، مثل الأردن والمغرب وتونس، والتي تمس بسمعة الدولة والأمة.

¹ - محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره،

مجلة المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر 2004م، ص 37.

² - MaamarBoudersa, *faillite des politicards*

Algérien, Alger: éditions rocher noir, 1994, P137-138.

³ - بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد، مقالات في

الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2012م

ص 47.

⁴ - عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد

في الجزائر، الجزائر-برج بوعريش: دار النشر جيطلي، 2009م

ص 38.

تملك 84 ألف سد للسقي والري، أما إسبانيا التي تقل مساحتها عن الجزائر بكثير لها 300 سد بينما المغرب يملك 150 سد فأين نحن من هذه الإحصاءات والأرقام لمساحة أكثر من 02 مليون كلم مربع، فكيف يلزم لنا من سد لري المساحات والسهول الواسعة والصحاري الجافة وكم نملك من سد؟ حيث لا تتعدى 50 سد متوسط و 60 سد صغير الحجم وهي قليلة المياه وموحلة، فكيف يمكن الحديث عن الأمن الغذائي.

ولكي تستطيع الجزائر الخروج من نفق الأزمات والتهديدات، لا بد من الاستناد إلى إصلاح سياسي يلتزم بالديمقراطية كخيار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي عمل النظام السياسي وراهن عليها منذ الإستقلال، ولم يستطع تحقيق ذلك إلى اليوم، فالحل هو الاحتكام للديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ووضع حد لحكم الدولة التعاظدية، والسماح للمجتمع الجزائري بالانطلاق نحو التقدم.

رابعا - الحلول الإحرائية لتجاوز فشل

التنمية:

رغم كل الجهود التي قام بها النظام السياسي في استتباب الأمن الاقتصادي إلا أن الأيام أثبتت أن الاعتماد على النفط سياسة فاشلة في تمويل التنمية وتفويت الفرصة مرة أخرى في إقلاق اقتصادي على شاكلة ماليزيا أو تركيا في ظل توفر ما يقارب 01 تريليون دولار طيلة 15 سنة كان بالإمكان تحقيق المعجزة لذلك لا بد من البحث عن نموذج تنموي بجدية يستجيب لتطلعات الأمة والمواطن الجزائري في بناء اقتصاد منتج للثروة وليس اقتصاد الاستيراد وتهريب ثروة الأمة في سلع زائلة ترفيفية لا تخدم مصالح الاقتصاد الوطني، ولتجاوز الفشل التنموي نقترح الحلول التالية:

- الإهتمام بالجالية الجزائرية بديلا عن النفط لما تملكه من ثروة ورأس مال بشري، أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من المهاجرين، مثل ما تعمل المغرب وتونس، ومصر وتايلندا، وإسرائيل، يساعدون بلدانهم بالعملة الصعبة والتأطير والتسيير.

- ترشيد الإنفاق العام فالملايير تذهب من غير حسيب ولا رقيب، كما تعبر عن ذلك المعارضة ووسائل الإعلام يوميا وحتى رئيس الجمهورية شخصا، وما تشهده من محاكمات مثال ذلك قضية الخليفة وسوناطراك والطريق السيار.

- تنويع الاقتصاد بالدفع إلى الخلف وإلى الأمام أفقيا وعموديا، لخلق التشابك الهادف لتحقيق الثروة والرفاه الاجتماعي، فمثلا قطاع الطاقة لا نصدره خام بل نستثمره في التحويلات التي تكون أعلى من حيث تصديره الخام مثلا: (الزيوت، البلاستيك، الشحوم..).

- تطوير قطاع الطاقات المتجددة لأن البترول آيل للنفاذ، مثل الطاقة الشمسية بإنتاج يصل سنة 2020م إلى 2000 ميغاواط، ويمكن هذا البرنامج من توفير مليون طن من النفط سنويا ويجنب انبعاث 5.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

- الإهتمام بالسياحة التي تشكل عند بعض الدول قطاعات سيادية، مثل تركيا مصر وتونس، وتعتبر عند بعض الدول قاطرة الاقتصاد الوطني.

- الإهتمام بالخصوصية على شاكلة الصين المنتجة والواعية وذات الحس الوطني التي لا تظر المصلحة الوطنية لا خصخصة روسيا المتغذية من ريع الدولة.

- عدم إهمال قطاع الفلاحة الذي يعتبر الركن الأساسي في قوة الدولة، فالمتطور زراعيًا متطور صناعيًا فالجزائر من أكثر الدول استيرادا للغذاء في السوق العالمي، ولا نبقي ننتظر العوامل الطبيعية ونخضع لها فلا بد أن نغير الإستراتيجية بإنشاء السدود والري، وتحلية مياه البحر، فالولايات المتحدة

- الاهتمام بالسياحة التي تشكل عند بعض الدول قطاعات سيادية، مثل تركيا مصر وتونس، وتعتبر عند بعض الدول قاطرة الاقتصاد الوطني.

- عدم إهمال قطاع الفلاحة الذي يعتبر الركن الأساسي في قوة الدولة، فالمتطور زراعيًا متطور صناعيًا فالجزائر من أكثر الدول استيرادًا للغذاء في السوق العالمي، ولا يبقى ننظر العوامل الطبيعية ونخضع لها فلا بد أن نغير الإستراتيجية بإنشاء السدود والري، وتحلية مياه البحر، فالولايات المتحدة تملك 84 ألف سد للسقي والري، أما إسبانيا التي تقل مساحتها عن الجزائر بكثير لها 300 سد بينما المغرب يملك 150 سد فأين نحن من هذه الإحصاءات والأرقام لمساحة أكثر من 02 مليون كلم مربع، فكيف يلزم لنا من سد لري المساحات والسهول الواسعة والصحاري الجافة وكم نملك من سد؟ حيث لا تتعدى 50 سد متوسط و 60 سد صغير الحجم وهي قليلة المياه وموحلة، فكيف يمكن الحديث عن الأمن الغذائي.

- تحديث وإصلاح القطاع المصرفي في ظرف قصير لا يتعدى سنة، لأنه متخلف وتقليدي وأحادي تسيطر عليه الدولة، وضرورة إعادة النظر في قيمة العملة الوطنية التي تدهورت قيمتها في الآونة الأخيرة في سوق العملات، ومقارنة ببعض الدول العربية التي تعد الجزائر أقوى منها اقتصادًا، مثل الأردن والمغرب وتونس، والتي تمس بسمعة الدولة والأمة.

خاتمة:

إن السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستمرة لا بد من الاستناد إلى إصلاح سياسي يلتزم بالديمقراطية كخيار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي عمل النظام السياسي وراهن عليها منذ الاستقلال، ولم يستطع تحقيق ذلك إلى اليوم، فالحل هو الاحتكام للديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ووضع حد لحكم الدولة التعاظدية، والسماح للمجتمع الجزائري بالانطلاق نحو التنمية المسددة.

- مكافحة الفساد وفقا لإجراءات صارمة وعملية وسريعة التنفيذ، للاعتبار والردع وتكريس العقاب ومكافأة القيادات المخلصة والناجحة.

- إنشاء مشاريع كبرى لتشغيل المواطنين، فالجزائر بلد كبير وواسع وغني يحتاج لمشاريع عملاقة خاصة في البنية التحتية.

- الاهتمام بالخصوصية على شاكلة الصين المنتجة والواعية وذات الحس الوطني التي لا تظر المصلحة الوطنية لا خصخصة روسيا المتغذية من ربع الدولة.

- ترشيد الإنفاق العام فالملايير تذهب من غير حسيب ولا رقيب، كما تعبر عن ذلك المعارضة ووسائل الإعلام يوميا وحتى رئيس الجمهورية شخصيا، وما تشهده من محاكمات مثال ذلك قضية الخليفة وسوناطراك والطريق السيار.

- إعادة النظر في الميزانية والحصص الموزعة على القطاعات والتركيز على الاقتصاد الحقيقي بدل الخدمات واقتصاد البازار والاستيراد لكل شيء.

- الإهتمام بالجالية الجزائرية بديلا عن النفط لما تملكه من ثروة ورأس مال بشري، أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من المهاجرين، مثل ما تعمل المغرب وتونس، ومصر وتايلندا، وإسرائيل، يساعدون بلدانهم بالعملة الصعبة والتأطير والتسيير.

- تنويع الاقتصاد بالدفع إلى الخلف وإلى الأمام أفقيا وعموديا، لخلق التشابك الهادف لتحقيق الثروة والرفاه الاجتماعي، فمثلا قطاع الطاقة لا نصدره خام بل نستثمره في التحويلات التي تكون أعلى من حيث تصديره الخام مثلا: (الزيت، البلاستيك، الشحوم..).

- تطوير قطاع الطاقات المتجددة لأن البترول آيل للنفاذ، مثل الطاقة الشمسية بإنتاج يصل سنة 2020م إلى 2000 ميغاواط، ويمكن هذا البرنامج من توفير مليون طن من النفط سنويا ويجنب انبعاث 5.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

08- محمد عارف نصر، التنمية من منظور متعدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002م.
09- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عليّة ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م.

02- المقالات:

10- بوكساني رشيد، ميزان أمينة، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجامعة بسكرة، العدد 10، ديسمبر 2011م.
11- جورج قرقم، مركزات الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة-الجزائر، العدد: 01، 1999م.
12- حفيظ صوالي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر، جريدة الخبر اليومي، العدد 5496، 10/12/2008م.
13- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، مجلة المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر 2004م.

03- الرسائل الجامعية:

14- عبد الله بلوناس، القتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م.

04- المراجع باللغة الأجنبية:

15- Ahmed Hanni, le syndrome islamiste et les mutations du capitalisme, Paris: non lien, Alger:Edif, 2008.
16- Maamar Boudersa, faillite des politicards Algérien, Alger: éditions rocher noir, 1994, P137.

والتأكيد على الخيارات الاقتصادية التشاركية والمدمجة بين القطاع العام والقطاع الخاص والشراكات الأجنبية المفيدة غير المستغلة كحل لتوفير التكنولوجيا ورؤوس الأموال.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

01- الكتب:

01- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م.
02- بشير مصيطفي، الاصلاحات التي نريد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012م.
03- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة: جلال شوقي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992م.
04- جورج قرقم، في نقد الاقتصاد الرعي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م عمر مكي الدين، التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربية، 1998م.
05- حازم البلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م.
06- عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفي، معضلة الفساد في الجزائر، الجزائر-برج بوعريج: دار النشر جيطلي، 2009م.
07- محمد عارف نصر، إيستومولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي -النظرية- المنهج)، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، نشر وتوزيع، 2002م.

17- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont,
le capitalisme de l'état Algérien, Paris, 1977.

18- Samuel P. Huntington, *political order
in changingsocieties*, U.S.A: Yale
universitypress, 1979.

19- Thomas S.Kuhn, *the structure of
scientifique revolution*, second edition,
enlarged, Chicago: the university of Chicago
press, 1970.